الاجنبية الاحداد على الاجنبي مطلقا ولو ساعة والحق الغزي بحثا بالقريب الصديق والعالم والصالح والسيد والمملوك والصهر كالحقوا من ذكر به في اعذار الجمعة والجماعة ونقل بعضهم ان من حزنت لموته فلها الاحداد عليه ثلاثة ايام ومن لا فلا ويمكن حمل اطلاق الحديث والاصحاب على هذا او نظم ان الزوج لو منعها مما ينقص به تمتعه حرم عليها فعله اه فلا يجوز له الاحداد على قريبه ثلاثة ايام وظاهره انه يجوز له الاحداد على قريبه اقل من ثلاثة ايام وقد قرر بعض مشايخنا عدم الجواز فراجعه ديربي ثم رايته كذلك في حج اخ نقلا عن زي فقول الم ثلاثة ايام لا مفهوم له والمبتوتة اقتصاره عليها بناء على الضعيف كما سيذكره الم ملازمة البيت اي الذي كانت فيه عند الفرقة اي او فورقت في طريقة بقصد المنقلة اليه بان وقع الفراق بعد خروجها باذن الزوج من مسكنها الى مسكن اخر ولو لبلد اخر للمنقلة بشرط مجاورة العمران اي بحيث يجوز الترخص كما بحثه جماعة وان عادت الى الاول لنقل متاع ونحوه بخلاف ما لو وقع الفراق قبل خروجها الى ما ذكر فعليها ملازمة ما هي فيه وكذا بعد خروجها اليها بلا اذن الزوج فعليها العود الى الاول وملازمته والعبرة بنقل بدنها دون متاعها وبخلاف ما لو سافرت باذنه لحاجة له اولها كحج وتجارة او لا كنزهة وزيارة فوجبت العدة في الطريق فلا يجب العود لكنه اولى وهو مختار في سيرها مضت او عادت واذا مضت فان كان لحاجة اقامت الى انقضائها وان زادت اقامتها على مدة المسافرين من غير زيادة على ذلك الا ان ياذن لها في مدة معينة فلها استيفاؤها او لغير حاجة كنزهة وزيارة فان قدر لها مدة معينة اقتصرت عليها وان اطلق اقامت مدة المسافرين وهي ثلاثة ايام غير يومي الدخول

والخروج

ج

والخروج ولو سافرت مع الزوج لحاجته فطلقها او مات ثم تحول الفرقة من مدة المسافرين او لحاجتها فكما لو اذن لها وخرجت ولو اقتصر على الاذن لها ولم يتعرض لحاجة او نزهة او اقامة او رجوع حمل على سفر النقلة وشرط لزوم العود في سائر الصور ان الطريق ووجد ان الرفقة ولو تنازعا فادعت الانتقال باذنه والمكر الاذن هو او وارثه فالقول قوله بيمينه لان الاصل عدم الاذن او ادعت انه اذن في النقلة وادعى انه انما اذن لغيرها فان كان النزاع معه وهو المصدق ايضا لان الاصل عدم الاذن للنقلة او مع الوارث وهي المصدقة لانها اعرف بما جرى منه وشمل البيت بيت البدوية من نحو شعر فعليها ملازمته الى انقضاء العدة وفي معناه السفينة لزوجة الملاح اذا اسكنها اياها فيجب اعتدادها فيها ان انفردت عنه بمسكن مع مرافقته فيها والا فان صحبها تخير عكسه بتسيير السفينة وجب خروج الزوج منها واعتدادها فيها والا خرجت الى اقرب البلاد الى الشط واعتدت فيه فان تقدر خروج كل منهما تشترت وتنحت عنه بقدر الامكان ثم بتة جاز لها الخروج معتدة كذا في خط المولف وصوابه وجب عليها الخروج كما في متن الروض مرجوحين لتقدم الاحرام اي مع ان في خروجها يحصل انقضاء العدة ايضا بتة الروض فان قدرت عبارة سم نعم ان ادعت الانفاق على ولدها لم ترجع الا بعد ثبوت انها انفقت واشهدت او ان الحاكم اذن لها في الانفاق لترجع عليه وقياس النظائر عدم اعتبار اشهادها مع القدرة على استيذان الحاكم اه وكتب الشيخ الاجهوري قوله فان قدرت واشهدت الخ والحاصل انها ان قدرت على استيذان الحاكم فلا بد منه وان لم تقدر على الحاكم اشهدت ان قدرت على الاشهاد فان لم تقدر عليهما فعلت بقصد الرجوع كتطايره فقول الم قدرت واشهد اي ان قدرت على واحد منهما تعين او عليهما تعين الترتيب فصل

Copyrighting ersity

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)